**السياسية الاستعمارية الفرنسية بالجزائر**

**الأوضاع العامة للجزائريين:**

ساءت الأوضاع العامة للمجتمع الجزائري، وأختل البناء الاقتصادي للبلاد بشكل كبير بعد أن استحوذت السلطات الفرنسية على معظم مصادر الثروة القومية في كل الميادين وحولتها لخدمة مصالحها الخاصة ،ففي الميدان الزراعي بادرت إدارة الاحتلال إلى إصدار جملة من القرارات و المراسيم في ما يخص نزع ملكية الأراضي الجزائرية من بينها قرار 30أكتوبر 1858م ،الذي وسع إجراءات المعاملات العقارية وجعلها مطابقة للقانون الفرنسي حتى يتمكن الأوربيون واليهود من امتلاك الأراضي الخصبة بطرق شرعية[[1]](#footnote-1)

كما عملت السلطات الفرنسية على تنفيذ قانون سيناتوس كونسلت لعام 1863 الذي كان يقضي بتنظيم أراضي العزل التي كانت تابعة قبل 1830 إلى سلطة البايلك، وأغلبية هذه الأراضي كانت موجودة في بايلك الشرق فمقدار 70%من هذه الأراضي يمكن وضعها في الدومين أي 225ألف هكتار تمثل الأراضي الخصبة الممتازة وهي الأغنى في المنطقة .​

وعلى كل حال فإن نزع الملكية استمر في أشكال متعددة من الفلاحين الجزائريين حتى بداية العشرية الثانية من الإمبراطورية الثانية (1852-1871)، وقد تم تقويتها وجرى الطرد المنظم للفلاحين، والاستيلاء على أراضي القبائل التي هاجرت إلى المغرب الأقصى،ونزعت أراضي الفلاحين من ملكية العزل [[2]](#footnote-2).

بالإضافة إلى قانون 26 جويلية 1873، الذي أصدره مجلس النواب الفرنسي عقب فشل ثورة محمد المقراني سنة 1871وقد نص على تفكيك الملكية الجماعية للأراضي الزراعية بالنسبة للجزائريين، مما اضطر بالسكان إلى التخلص من ملكياتهم الزراعية عن طريق بيعها للأوربيين، الأمر الذي جعل المعمرين يحصلون في مدة أقل من ثلاثين عاما (1871-1898) تقريبا على مليون هكتار من الأراضي الخصبة بينما أبعد الجزائريون إلى المناطق الجرداء في الجبال والصحاري .

وبالرغم من محدودية التمثيل النيابي للجزائريين في المجالس ،إلا أن الضرائب القرآنية التي كان يدفعها المسلمون،كانت تمثل النسبة الأعلى في ميزانية الولايات،الميزانية التي تنفق أساسا على المشاريع التي تخدم مصالح الأوروبيين فمثلا قدرت عام 1882م ب 73% و عام 1901م ب 85 %[[3]](#footnote-3).

فبعد إعلان التعبئة العامة في الجزائر يوم 02 أوت 1914 م من أجل خوض الحرب سمحت فرنسا باستغلال كل الثروات لموجودة بالجزائر حتى تساهم بتمويل الوطن الأم بالمواد الغذائية من حبوب وحمضيات ولحوم حتى تستطيع فرنسا مواجهة الحرب وأوضحت الإدارة الفرنسية بأن إمكانيات الجزائر الاقتصادية كبيرة يسمح لها أن تعتمد على مواردها .

**الأوضاع الاجتماعية**

بدأت الإدارة المدنية بداية الاحتلال تمهيدا للاستيطان و بدأ تقسيم الأرض الجزائرية إلى مناطق عسكرية بحتة، أي يقطنها الأهالي و فوق رؤوسهم سيف الاستعمار، و مناطق مختلطة يقطنها الأهالي بنسبة كبيرة و فيها المعمرون الغزاة و هناك كان التمييز العنصري هو القانون السائد، حيث يسخر الأهالي بقوة الحديد و النار للاحتلال و لمصالح الأوروبيين، في حين أن مناطق أخرى محرمة على الأهالي هي مناطق مدنية خاصة بالهجرات الأوروبية و فيها يخضع سكانها للنظام المدني. و قد ترسخ النظام المدني خاصة بعد سقوط عرش الملك لويس-فيليب.وذلك بهدف تسريع دمج المسلمين في نمط الحياة الأوروبية عن طريق تفكيك ارتباطاتهم التقليدية (كالنظام القبلي وملكية العرش مثلا)[[4]](#footnote-4).

أصبح الأهالي يعيشون حالة من الفوضى فلم تعد هناك سلطة تدبر شؤونهم كما كانت في السابق قبل دخول الفرنسيين فإن العائلات ذات النفوذ في الوسط الأهلي هي التي كانت تقوم مقام السلطة الحاكمة قد قل دورها إن لم يختف كلية[[5]](#footnote-5)، وتحول معظم السكان إلى مزارعين في مزارع المعمرين وعمالا في خدمة الرأسمالية الفرنسية

وحين صدرمرسوم فصل الأديان عن الدولة سنة 1907صارت الديانتان المسيحية واليهودية منفصلتين،بينما بقي الدين الإسلامي مرتبطا بالدولة بدعوى أنه لايمكن الفصل بين الجانبين الوحي والدنيوي فيا لإسلام.والحقيقة أن إبقاء هذا الربط بين الإسلام وإدارة الاحتلال،كان يعني تكريس المزيد من الهيمنة عليه،وعلى مؤسساته وقيمه السمحاء،وتجلى ذلك من خلال الإعلان عن إجراءات منع الجزائريين من أداء مناسك الحج،خوقا من احتكاكهم بإخوانهم في المشرق فيتأثرون بما يجري هناك من أحداث وتطورات لكن الله سبحانه و تعالي لم يرد لهده الأمة الهوان فبعث اليها خيرة العلماء و الدعاة لانتشالها من براثن الجهل الذي حقنته به ألة الكفر و الإلحاد أمثال : جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وأحمد خان،والطاهرالجزائري و غيرهم .

**سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر 1870-1940م**

في الرابع من شهر سبتمبر عام 1870 أعلن قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة علي أعقاب الهزيمة التي مني بها الإمبراطور نابليون الثالث على يد الجيوش الألمانية التي استولت على إقليم الإلزاس واللورين. و ينقلب نظام الحكم الفرنسي من امبراطوري عسكري الي نظام جمهوري مدني للمرة الثالثة بعدما كانت الأولي فترة الثورة الفرنسية عام 1798م .

استمرت الجمهورية الفرنسية الثالثة من عام 1870 حتى عام 1940 عندما سقطت باريس في قبضة الاحتلال الألماني النازي وتنصيب الجنرال بيتان رئيسا للحكومة الفرنسية الجديدة الموالية لألمانيا التي عرفت باسم حكومة فيديو تعتبر أطول فترة حكم للجمهوريين و للنظام المدني .

لما استبدل النظام العسكري بالمدني في فرنسا تغير بصورة آلية في الجزائر بعدما كانت ملحقة بالوزارة الحربية الفرنسية، و لتسريع إلحاقها إداريا ،قامت الحكومة الفرنسية بإصدار تشريعات جديدة تخدم المصالح الفرنسية والأوروبية من بينها قرار إنشاء منصب حاكم عام مدني،وقرار أخر يلحق الجزائر بفرنسا وذلك عن طريق دمج شؤونها في مختلف الوزارات الفرنسية بباريس.

**الإجراءات و القوانين :**

عبّرت هذه الحكومة الجديدة عن سخطها و استيائها الشديدين من النظام السابق الذي لم يولي اهتماما جديا في التعامل مع قضايا متعددة في الجزائر من بينها :

* تمكين فرنسا في الجزائر لم يتحقق كليا أمام التوسع و المقاومات الشعبية .
* عدم الاهتمام بمطالب و حقوق المعمرين في تسريع وتيرة الاستيطان و الادماج.
* عدم تمكنها من إرساء نظام شامل في ضل امتيازات و نفوذ العائلات الجزائرية الكبرى .

**القوانينن الاستثنائية في حق الجزائريين :**

**كريميو** **:Cremieux**صدرهذا القانون باسم صاحبه ادولف كريميو الذي كان يشغل منصب وزير العدل في حكومة الدفاع الفرنسي في 24أكتوبر1870م​والذي منح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر دون سؤالهم و بصورة جماعية أو حتي كذلك مطالبتهم بالتخلي عن أحوالهم الشخصية و القانون بدوره غير قابل للنقض[[6]](#footnote-6).

**ردود الفعل المختلفة حول كريميو:**

رحب اليهود بهذا القرار المفاجئ الذي لم يأخذ إلا أياما معدودات عن قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة في 4سبتمبر 1870م ، لأنه سيزيد من نفوذهم السياسي و المالي خاصة لما أدخلوا في دائرة القضاء كمحلفين .و لقد أعرب المقراني عن سخطه و تفجير ثورته ضد المستعمر و قال :"لعن الله مثل هذه الدولة يفعل فيها اليهود ما يشاؤون ".[[7]](#footnote-7) كما عبر المعمرون عن رفضهم لهذا القانون لأنه كان يتعارض مع تطلعاتهم الاستيطانية في الجزائر.

**قانون الأهاليcode de l'indigénat :**

قانون الأهالي أو مایسمى بقانون الأنديجينا لظهر بظهور الاستعمار عام 1834م[[8]](#footnote-8)و دخل حیز التنفيذ في سنة 1874 عهد الجمهوریة الفرنسیة الثالثة أصدره الحاكم العام الفرنسي 1871م و ما يميز قانون الأهالي هو سلسلة من العقوبات الزجریة التي لا صلة لها بالقانون العام، بمعني آخر اي أنه متجدد دوما بالنصوص الاستثنائیة ضد الشعب الجزائري .

و منذ سنة 1974م وضعت لائحة بسبعة و عشرون عقوبة استثنائية خاصة و موجهة الأهالي الجزائريين ،تلك العقوبات حتي تكون ذات صبغة قانونية عدلت و أدرجت في خانة الإخلال بأحكام النظام العام،التجمع الغير مرخص ، الخروج أو السفر يتطلب الإذن جزاء ذلك يحرم الأهلي من حرية التجول ،كذلك بالنسبة الي الأسواق الأسبوعية يجب أن تتوفر علي تراخيص ،رفض العمل في مزارع المعمرين و غيرها و ليس هذا فحسب بل تعدت القيود و العقوبات الفردية الي الجماعية مع بداية العام1881موبقي ساري المفعول حتى سنة 1944[[9]](#footnote-9)، أين صادقت السلطات الفرنسية علي هذا القانون الجائر ضد الأهالي.

وفي سنة 1904 صدر قانون يمنع فتح أية مدرسة لتعليم القرآن إلا برخصة من السلطات, وإذا ما سمح بفتحها فإنه يمنع عليها تدريس تاريخ الجزائر وجغرافيتها.

**المعمرين و النظام المدني :**

هذا بالإضافة إلى أن المعمرين كانوا يسعون لتكسير الحاجز الذي يقف عائقا ضد تقدمهم في الإقليم العسكري بهدف الحصول على أملاك عقارية فسيحة وتحقيق أرباح كبيرة،حيث تحولت الأرض الجزائرية إلى شيء عقاري أو تجاري أكثر مما كانت عليه ذات قيمة استغلالية.و ازداد الأمر لما صدر قانون فراني عام 1873 تزامنا مع فشل ثورة المقراني و الذي ينص علي الغاء الملكية الجماعية لأراضي العرش و تبني الملكية الفردية من خلاله كان يهدف الي هدم الوحدة الأهلية عن طريق تقسيم الأراضي الجزائريين

وهكذا ونتيجة لاتساع الأقاليم المدنية في كامل أنحاء البلاد،بدأ يشعرضباط المكاتب العربية والنظام العسكري بشكل عام أن سيادتهم على الأهالي وكذا على مؤسسات القطر،أخذ تتسيرنحوالتلاشي والزوال أمام مطالب المعمرين بالحرية في حكم البلاد. ومن هنا يبدأ الصراع وتبدأ المجابهات السياسية بين الطرفين،حيث راح ضحيتها الجزائريون[[10]](#footnote-10)

**التجنيد الإجباري:**

كان لصدور القانون ظروف إقليمية ودولية علي مستوي الشمال الأفريقي والعالمي،ذلك أن احتلال المغرب لم يكتمل بعد والتسابق نحو التسلح الأوروبي الي جانب اجراس طبول الحرب العالمية بدأ تقرع. دون ذكر الجيش الفرنسي الذي بدأ يتقسم ويتوزع في شكل الحركة الاستعمارية خاصة مع بداية دخول الدولة العثمانية قاعة الإنعاش.

صدر قانون التجنيد الإجباري سنة 1912م علي الجزائريين في الجيش الفرنسي بعد نقاش حول ما مدي فاعليته علي المستوي الحربي والعسكري ورفض من المعمرين لهذا القانون الذي كان في نظرهم سيمنح الحقوق العامة للجزائريين منذ مطلع القرن 20م لذلك فند مشروع القانون الي غاية تاريخ إعلانه.

كلف بتطبيق أحكام القانون فرق عسكرية للإحصاء، وقد كان التمييز حاضرا في التجنيد بين الأهالي والمعمرين، يجند الجزائري في سن 18سنة بينما أبناء المعمرين يجندون في سن 21سنة ومدة التجنيد 3سنوات ، شكل القانون علي عقوبات وأحكام جزائية ضد المتخلفين وبالتعدي كذلك علي الذين لا تتوفر فيهم شروط التجنيد الي دفع غرامات مالية قاسية لشراء ذمتهم .

**موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري**

رفض الجزائريون هذا القانون المجحف في حقهم فبدأت حركة منددة به في شكل عرائض مقدمة الي مجالس البلديات و الدوائر و تتشكل الوفود مطالبة بإلغاء هذا القانون ، بل صعد الأمر في مظاهرات شعبية كالتي حدثت في عين توتة و مقاومات شعبية ظهرت ضد التجنيد الإجباري حيث بدأت حركة المقاومة ببريكة في نهاية سبتمبر 1914،عندما هاجم شباب جزائري وآباء وغيرهم مركبة عسكرية تقل 34 جزائريا إلى باتنة لتجنيدهم في الحرب العالمية الأولى،وقد تم تحريرهم. كما وقعت تمردات وفرار كثير من الشباب الجزائري المجند إجباريا في بلديات مجاورة لبلدية بريكة، و غيرها في بني شقران [[11]](#footnote-11).

**سياسة حكومة فيشي**

عندما سقطت فرنسا في يد الألمان في صيف 1940، و صار المارشال بيتان زعيما لفرنسا مواليا لألمانيا، و صارت تعرف باسم حكومة فيشي اقتنع بالخطة الألمانية التي تضمنت تقسيم الجزائر إلى ثلاثة أقسام هي: منطقة قسنطينة مع تونس تعطى لإيطاليا، و منطقة وهران تعطى لإسبانيا، أما منطقة الجزائر العاصمة فتحتفظ بها فرنسا. و بالإضافة إلى قمع المسلمين قررت حكومة فيشي إلغاء قانون كريميو المتعلق بتجنيس يهود الجزائر، و منع نشاط المحافل الماسونية بحكم انها تعمل لصالح اليهود .

**سياسة حكومة لجنة فرنسا الحرة**

جاءت إصلاحات لجنة فرنسا الحرة تجاه الجزائر منذ 1943 لتركز على منح الجزائريين أمالا كبيرة فقد رأت بأنه بإمكانها إزالة العقبات التي تعرقل التطور السياسي للجزائريين، و استمدت تلك الإصلاحات من مطالب النخبة منذ 1912، و حركة الأمير خالد و مشروع بلوم فيوليت و ما نتج عن المؤتمر الإسلامي سنة 1936، و كلها تدعو إلى الاندماج التدريجي مع التخلي عن الأحوال الشخصية للجزائريين و استخدمت لتحقيق هذه الإصلاحات بعض الجزائريين المواليين لفرنسا .

**الحركة الوطنية الجزائرية 1 – التيار الإصلاحي والاستقلالي**

كان مطلع القرن العشرين نهضة سياسية و حقوقية في العالم هذه اليقظة التي شملت معظم الدول التي تقبع تحت الاستعمار لم تستثني منها الجزائر بركوب موج الحرية فظهرت الحركة الوطنية بأفكار و ألوان سياسية مختلفة ،و الأيديولوجيات بنت فعلا شكل الوطنية و القومية الجزائرية دون أن يعلم العدو الفرنسي و أمامه، لما كان يمارس التضييق بالقوانين الاستثنائية و التراخيص الإدارية المشينة في حرية الفرد الجزائري و الجماعات حين سمح بممارسة العمل السياسي و الجمعوي الذي كان في اعتقاده إذا ضيق و سمح فهكذا سيكون سيطرته لكن لم يكن يعلم بأن الوطنية الجزائرية لم تمت بل جدد المقاومة الجزائرية في ثوبها الجديد .

**حركةالشبان الجزائريين:**

جماعة النخبة أو المثقفين كانت تضم الشبان المتخرجين من الجامعات الفرنسية،الذين أسسوا ما يعرف بحركة الشبان الجزائريين وقد ظهرت هذه الحركة مع مطلع القرن العشرين في حين كان النضج الفكري لدى الشبان قد تغير وتبلور مع نهاية القرن التاسع عشر،وبداية العقد الأول من القرن العشرين،بالإضافة إلى أن مطالب هذه الحركة الشبانية لم تبرز إلى الوجود بشكل حقيقي إلا مع بداية سنة 1900م[[12]](#footnote-12).وقد تمكن قادة حركة الشبان الجزائريين من التفاهم والتحالف مع شخصية الأمير خالد.

**مطالب حركة الأمير خالد:**

كان الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر قد بدأ حركته السياسية في أواخر سنة 1919 م عند انفصاله عن النخبة،لقد طالبو أنصاره بتطبيق سياسة الإدماج مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية. ويمكن تلخيص مطالب حركته كالتالي:

1 – تمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي بنسبة معادلة لعدد نواب الأوروبيين الجزائريين.

2 – إلغاء القوانين الإستثنائية.

3 – المساواة في الخدمة العسكرية في الحقوق والواجبات.

4 – حق الجزائري في تقلد جميع المناصب المدنية والعسكرية بدون تمييز.

5 – تطبيق القانون المتعلق بالتعليم العام الإجباري على الأهالي مع حرية التعليم.

6 – حرية الصحافة والجمعيات.

7 – تطبيق القوانين الإجتماعية والعمالية لفائدة المسلمين.

وتعتبر جريدة "الإقدام" (Ikdam) التي تأسست في 10 سبتمبر 1920 م لسان حال الشبان الجزائريين والمعبرة عن آراء الأمير خالد كانت تصدر باللغتين

اذ تعتبر حركة الأمير خالد أول حركة دعت إلي الإصلاح و المساواة لتليها تيارات أخري جزائرية مطالبة بالإصلاحات من خلال منظورها و تصورها .ليتطور شكل و مفهوم الوطني لدي الجزائريين إلي ظهور التيار الاستقلالي المطالب بالسيادة الوطنية و خروج الاحتلال .

**نجم شمال اقريقيا:**

لقدظهر النجم في بدايته على شكل جمعية تدافع عن مصالح بلدان شمال إفريقيا الثلاثة السياسية والإجتماعية والإقتصادية بفرنسا. ورغم أن النجم لم يكن في بدايته جزائريا،فإن وجود السيد مصالي الحاج على رأس إدارته جعله يهتم أكثر بمصالح الجزائر. وجاءذلك بيّنا في سنة 1927 في خطبة السيدمصالي في مؤتمر بروكسال. ولعل اقتصارهذه المطالب على الجزائر يرجع إلى عدم مشاركة التونسيين والمغاربة في نشاطات النجم منذ نفي السيد خير الله.

شارك النجم في "مؤتمر بروكسل" الذي أنعقد في الفترة ما بين 10-14 فيفري 1927 وألقى فيه مصالي الحاج خطابا هاما أكد فيه على مطلب استقلال الجزائر، وجلاء قوات الاحتلال الفرنسي

**مطالبه** [[13]](#footnote-13) :

- الإلغاء الفوري لقانون الأنديجينا والقوانين الاستثنائية.

- العفو لمن هم في السجون أو تحت الإقامة الجبرية أو المبعدون.

- حرية الصحافة ، والجمعيات والاجتماعات.

- التمتع بالحقوق السياسية والنقابية المساوية لما يتمتع بها الفرنسيون في الجزائر.

- تحويل المجلس الحالي المنتخب بأقلية إلى برلمان جزائري منتخب بالاقتراع العام.

- انتخاب المجالس البلدية والعمالية بالاقتراع العام أيضا .

- التمتع بحق التعليم في جميع المراحل .

- إنشاء مدارس للعربية.

- تطبيق القوانين الاجتماعية.

أدتهذه المطالب بالسلطات الاستعمارية إلى حل النجم سنة 1929م ، بحجة أنبرنامجه يمس السيادة الفرنسية في أفريقيا الشمالية .

**تأسيس حزب الشعب الجزائري :**

بعد أن حلّ النجم بمقتضى مرسوم استعماري مؤرّخ في 26 جانفي 1937 م، اعتقد مصالي الحاج أن من وراء هذه العملية يد شيوعية خبيثة فقال: "اتهمونا بأننا نتعاون مع فرونكو و موسيليني بأكاذيب أخرى كان الحزب الشيوعي الفرنسي دائما يستعملها كسلاح للتخلص من الرجال الذين يقفون في وجهه ... و أخذ علينا الحزب الشيوعي أيضا تعاوننا مع شكيب أرسلان و علاقتنا بالعالم العربي، و أخيرا موقفنا من مشروع فيوليت، هذا الموقف الذي ضايقه كثيرا".[[14]](#footnote-14)

بيد أن حل النجم لم يؤثر في الواقع على نشاطه السياسي، و استمر يعمل بقوة تحت أسماء أخرى فإلى غاية تأسيس حزب الشعب الجزائري الذي صبغ الحركة الوطنية بصبغة ثورية تأسست "جمعية أحباب الأمة"

وعندها أسس مصالي الحاج في 11 مارس1937 حزب الشعب وعمل على نقل نشاطه إلى الجزائر ، فكانت أهدافه لا تختلف في جوهرها عن أهداف النجم البعيدة المدى وهي : إنشاء حكومة وطنية وبرلمان ، واحترام الأمة الجزائرية ، واحترام العربية و الإسلام وقد شبهه بعض الكتاب عند ميلاده بالحزب الدستوري التونسي أو بكتلة العمل المغربية[[15]](#footnote-15)

**أهداف الحزب و مواقفه :**

1. الدفاع عن مصالح جميع الجزائريين دون تمييز ديني أو عرقي.

2. لا للاندماج.

3. رفضه لمشروع بلو فيوليت.

4. المطالبة بالاستقلال : نشرت جريدة "العمل" بتاريخ 17أوت 1937 تصريحا للسيد مصالي الحاج .زعيم حزب الشعب الجزائري، جاء فيه :" إن الاستقلال ليس هو أمر طبيعي فقط راسخ في قلب كل مسلم جزائري، و إنما هو حق لنا.. إني أحب وطني و لغتي و تقاليد الإسلامية، إني أعمل لأخرجه (وطني) من هذه الحالة التي لا تطاق ، و هدفي هو أن يستمتع الشعب الجزائري، بفضل علمه و ثقافته بثروات أرضه و أن يسعد بحريته نهائيا[[16]](#footnote-16) ".

5. الدفاع عن الإسلام و الوحدة المغربية و العربية.

6. الدفاع ضد سياسة التنصير .

7. التنديد بتعسف و اظطهاد الاستعمار للجزائريين .

8. توزيع المناشير التي تطالب باطلاق سراح المسجونين .

9. عقد رابطة بين تونس و الجزائر و فاس للمطالبة بإطلاق سراح مصالي الحاج و علال الفاسي و الحبيب بورقيبة.

و يمكن تلخيص نشاطات الحزب كالتالي:

أوائل جوان 1937 ، مفدي زكريا يلقي محاضرة بقاعة الخلدونية بتونس بعنوان : "الجزائرفي طريق الحياة " نشرت المحاضرة في جريدة النهضة التونسية[[17]](#footnote-17)، و يبدو أنها نفس المحاضرة التي ألقيت سنة 1934 بنفس القاعة و هي كما جاء فيها :" جديرة بأن يطلع عليها كل شاب شمالي افريقيا" و هذا بعض ما جاء فيها :

1. آمنت بالله ربا و بالإسلام دينا ، و بالقرآن إماما ، و بالكعبة قبلة ، و بسيدنا محمد صلي الله عليه و سلم نبيا ، و بشمال افريقيا وطنا واحدا لا يتجزأ.
2. أقسم بوحدانية الله أنني أؤمن بوحدانية شمال افريقيا وأعمل لها ما دام فيَ قلب خافق و دم دافق ، و نفس عالق .
3. الاسلام ديننا ، شمال افريقيا وطننا ، والعربية لغتنا.

و هناك عناصر أخري في غاية الأهمية لمن أراد أن يطلع علي هذه المحاضرة . كذلك من بين نشاطات الحزب :

* 21 جوان 1937 ، رجوع مصالي الحاج الي الجزائر ، وابتداء النشاط الساسي الجديد.
* 27 جوان 1937 ترشيح قائمة لحزب الشعب في الانتخابات البلدية بالعاصمة للتعريف بالحزب و برنامجه.
* 9 جويلية 1937 استقبال الزعيم الثعالبي من المنفي عائدا الي تونس ، استقبل من طرف حزب الشعب بمدينة مرسيليا.
* 14 جويلية 1937 حزب الشعب الجزائري يرفع الراية الجزائرية و بقيادة رئيس الحزب في مظاهرة بسوارع العاصمة بمناسبة عيد الثورة الفرنسية .
* أول أوت أسبوع لفائدة فلسطين اعتقل فيه عدد من المناضلين و حوكموا .
* 27 أوت 1937 ، صدور جريدة باللسان العربي تحمل اسم"الشعب" لم تظهر الإ يوما واحدا 2 سبتمبر لظروف الاعتقال .
* 27 أوت من نفس السنة : اعتقال قادة الحزب بتهمة المس بأمن الدولة .
* 29 أوت : اجتماع شعبي عظيم بتلمسان للاحتجاج ضد اعتقال قادة حزب الشعب .

واستمرت احتجاجات الحزب ضد الاعتقالات و السجون و التعذيب و الضرب و التجاوزات و ظل الحزب يقاوم ، بالاضرابات والمظاهرات، مثل ما حدث في اجتماع 19 سبتمبر 1937 ، حين منعت الشرطة اجتماع الحزب بساحة "ديكي" بالعاصمة ، حيث كانت الشرطة تضرب بقوة كل من تجده في الساحة أو في الطريق ، بالرغم من المحاكمات و التقتيل ، فلم يثني كل هذه الاضطهادات و التعسفات و التجاوزات الحزب عب الاستمرار في نشاطاته و دخوله العمل السري في شهر ديسمبر 1938 ، و الاعلان عن صحيفة جديدة تحمل اسم :" صرخة الشعب" لم تظهر للوجود.

* صدور أول عدد من جريدة " البرلمان الجزائري" التي كانت تكتب بسجن الحراش و قد صدر منها سبعة أعداد .
* قرار منع جرائد الحزب من الصدور بتاريخ 26 أوت 1939 .
* 27 أوت : خروج قادة حزب الشعب من السجن بعد قضاء سنتين ، اندلاع الحرب العالمية الثانية و خل حزب الشعب ، في 3 ديسمبر 1939 .
* أول أكتوبر 1939 ، كانت تفتيشات رهيبة قام بها المحتل لمناضلي الحركة الوطنية عبر الجزائر ، و في 4 أكتوبر من نفس السنة ، تم اعتقال مصالي الحاج و جماعة كبيرة من المناضلين[[18]](#footnote-18).

**خلفيات حل الحزب:**

1. تطورالحزب و انتشار تأثيره علي مستوي الشعب الجزائري و كذا المهاجرين في فرنسا ، و أصبح أنصاره يعدون بمئات الآلاف الذين يؤيدون مبادئه الانفصالية.

2. جاء في تقرير لمصالح الشؤون الأهلية ، قدمته إلي وزارة الداخلية الفرنسية بتاريخ 25 جويلية 1938 ، احصاءات لعدد مناضلي هذا الحزب الرسميين ، بأنه بلغ 2500مناضلا ، توزعوا علي 52 فرعا منتشرين في مختلف مدن الجزائر و فرنسا .[[19]](#footnote-19)

3. خلال صيف 1939 نددت الصحف الفرنسية بمواقف حزب الشعب الجزائري، و حذرت السلطات الاستعمارية من خطر الحزب الذي انتشر بقوة ، حيث سيطر الخوف علي الفرنسيين ، فلجأوا إلي حل الحزب و اتهامه بالمس بوحدة التراب الوطني و بالسلطة الفرنسية و مهاجمة مقر جريدة الأمة، و مقر إقامة مديرها و احتجزت وثائق مهمة و كان ذلك في شهر سبتمبر 1939 ، و ألقي القبض من جديد علي مصالي الحاج الذي لم يكد يستقر خارج السجن بعد قضاء مدة حبسه في 27 أوت 1939 .

و هكذا استمر العمل السري للحزب ، تطورت الأحداث بسرعة لتندلع مظاهرات 8 ماي 1945 ، و لتنتهي بمجازر رهيبة ، حوالي 45 ألف شهيد ، و لتنتهي كل الآمال الحزينة مع هذا المحتل الذي طالب الاحسان منه كطالب النيل نت العقيم ، لأنه لا يفهم لغة أخري إلا لغة الحديد و النار ، ليستسلم للثورة الجزائرية و يستجيب لصوت الشعب أن لا بديل عن الاستقلال ، إلا خروج هذا المحتل ذليلا مهزوما منكسرا .

المنظمة العسكرية السرية النواة الأولي لنظام جيش التحرير الوطني:

لقد كان حزب الشعب الجزائري منذ تأسيسه عام 1931 بزعامة مصالي الحاج من أوائل الأحزاب القومية في المغرب العربي التي فضلت أسلوب الكفاح المسلح على العمل السياسي منذ بداية 1947 حيث أصبحت بعض عناصره الثورية منشغلة بالتحضير للثورة و كيفية الحصول على الأسلحة، هذا المطلب الأخير الذي أصبح أكثر إلحاحا بعد اندلاع الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954، باعتباره قضية موت أو حياة، فالإشكالية التي تطرح كيف ابتدأ الإعداد العسكري و السياسي للثورة الجزائرية ؟

كان تأسيس المنظمة العسكرية حدثا هاما في تحول الحركة الوطنية الجزائرية من نضال الكلمة إلى الكفاح المسلح حيث تجسد بصورة تطبيقية على أرض الواقع منذ سنة 1947 حتى 1950 باحتضان من التيار السياسي الذي واصل نضاله منذ مطلع الربع الثاني من القرن العشرين. لقد أنشئت المنظمة العسكرية السرية التي تسمى كذلك بالمنظمة الخاصة في منتصف شهر فيفريي 1945 بتزكية من مصالي الحاج زعيم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بعد حل حزب الشعب الجزائري عام 1939، حيث أسندت قيادة هذه المنظمة للمناضل محمد بلوزداد أحد أبرز الشخصيات السياسية في الحزب.

**جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**

عاشت الجزائر في مرحلة الاستعمار الفرنسي (1830 - 1962م) أخطر أوضاعها الأمنية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية، فكانت بحاجة إلى هيئة شعبية جامعة، تكافح للدفاع عن هويتها الحضارية العربية والإسلامية ضد المستعمِر الفرنسي. فأتى تشكل جمعية العلماء المسلمين في الجزائر شبيه بالجدار الفولاذي الحامي وحمل أعباء التجربة النضالية، فقد بذل الآباء الأوائل جهودهم وطاقاتهم للحفاظ على هوية الأمة وعقديتها، والدفاع عن الشخصية الجزائرية في وجه خطط الاستعمار التغريبية، والتصدي للخرافات والبدع التي شوهت الإسلام، وثقافة المجتمع العريقة وقيمه الحضارية.

**تشكل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:**

بعد لقاءات عدة بين عبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي، تارة في سطيف وأخرى في قسنطينة، والتي كانت تركز على دراسة الوضع في الجزائر والبحث عن السبل الكفيلة بمعالجة هذا الوضع. وبعد هذه اللقاءات الممهدة فكر الشيخ عبد الحميد في أن يخطو خطوة عملية تكون تمهيدًا مباشرًا للشروع في التحضير لتأسيس هذه الجمعية، التي ظلت فكرة لم تجد طريقها للتنفيذ. وتوالت الجهود بعد ذلك لإنشاء هذه الهيئة، دعا الشيخ عبد الحميد بن باديس الطلاب العائدين من جامع الزيتونة والمشرق العربي لندوة يدرسون فيها أوضاع الجزائر، وما يمكن عمله لإصلاح هذه الأوضاع.

وكان ممن لبى الدعوة من يمكن تسميتهم **«رواد الإصلاح»** أمثال: **البشير الإبراهيمي، ومبارك الميلي، والعربي بن بلقاسم التبسي، ومحمد السعيد الزاهري، ومحمد خير الدين**، واجتمعوا برئاسة الشيخ عبد الحميد بمكتبه، وقدم الشيخ حديثاً مطولاً عن وضعية البلاد والقوانين الجائرة التي تحكمها، ليصل بعد ذلك إلى دور العلماء في المقاومة والتضحية، ومن جملة ما قال: **لم يبق لنا إلا أحد أمرين لا ثالث لهما: "إما الموت والشهادة في سبيل الله منتظرين النصر الذي وعد الله به عباده المؤمنين، وإما الاستسلام ومدّ أيدينا إلى الأغلال وإحناء رؤوسنا أمام الأعداء، فتكون النتيجة لا قدر الله أن يجري علينا ما جرى ببلاد الأندلس.."** ثم عرض خطة عمل مؤلفة من نقاط مهمة بإنشاء مدارس و صحف و مجلات ،مع نشاطات تربوية تعليمية و محاضرات و العمل علي إرساء روح النضال في الوسط الأهلي الجزائري. [[20]](#footnote-20)

ومما يلاحظ هنا أن هذا الاجتماع قد سطر البرنامج الذي تستنهض به الجمعية المزمع إنشاؤها، فكأن ابن باديس أراد أن يسبق الأحداث، فحدد محاور النشاط الإصلاحي، الذي يجب أن تضطلع به الجمعية التي دعا إلى إنشائها، وفعلاً كان ذلك هو البرنامج الذي اتبعته الجمعية بعد ميلادها في عام 1931م

إذا تأسست جمعية العلمــاء المسلمين الجزائريين في 5 ماي 1931 م بالجزائر العاصمة وانتخب الشيخ عبد الحميد بن باديس رئيسا لها،وتولى المناصب الهامة نخبة من العلماء المصلحين،بعـد أن اعترفت بها الحكومة الفرنسية. لقد كان هدف الجمعـية كما بـينه رئـيسها ابن باديـس عـام 1395 م يتلخص فيما يلي:**القرآن إمامنا،والسنة سبيلنا،والسلف الصالح قدوتنا في خدمة الإسلام والمسلمين وإيصال الخير لجميع سكان الجزائر غايتنا**[[21]](#footnote-21).

لعب دور التيار الإصلاحي و الاستقلالي في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي دورا هاما في بناء الوعي المجتمعي للشعب الجزائري من خلال الدفاع عن حقوقه و العمل علي إصلاح ما أفسدته الإدارة الاستعمارية و أعنوانها فكان مصلحو الأمة يحملون هم إصلاح المجتمع ليقضته من الغفلة حتي قبل ميلاد جمعية العلماء المسلمين و أما دعاة الاستقلال قأيقضوا الجزائريين مرة أخري لمواصلة المقاومة و أن هذا الكيان هو محتل غاصب دخيل علي هذه الأرض .

الحركة الوطنية الجزائرية 2 – التيارات الأخرى

**الحزب الشيوعي الجزائري :**

تأسس الحزب الشيوعي الجزائري خلال المؤتمر التأسيسي المنعقد في الجزائر العاصمة يومي 17و18 أكتوبر1936 إلا أن الحركة الشيوعية في الجزائر أقدم من ذلك إذ تعود إلى سنة 1920م حيث أنشأت فروعا للحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر والتي تشكلت من الأوروبيين وبعض المسلمين الجزائريين تحت غطاء نقابي عمالي لتعبئة الشرائح العمالية ، فاتخذت من النشاط النقابيغاية للعبئة الجماهيرية،و إدخال الفكر النقابي في ذهنية العمال الجزائريين ، و تجنيدهم لمقاومة النزاعات العرقية و الفوارق الاجتماعية حتّى يثبتوا للعالم أنهم قوة عمالية مضطهدة ، تقاوم الرأسمالية العالمية الجائرة.

عندما أدركت الفيدرالية الشيوعية الجزائرية عدم جدواها و فعالية انتشارها و ارتباطها بالحزب الشيوعي الفرنسي سارعت للانفصال ،لتشكيل الحزب الشيوعي الجزائري لذلك شهدت بداية 1936م ميلاد الحزب الشيوعي الجزائري ،حيث اتخذ قرار إنشائه أثناء انعقاد المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي الفرنسي من 22-25 جانفي 1936م و ذلك بفرنسا و عين عمار أوزقان ممثلا للحزب الشيوعي الجزائري و تجسد المؤتمر التأسيسي الأول في مدينة الجزائر يومي 13-13 أكتوبر 1936 أعلن فيه عن تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري، ثم شرع في إنشاء فروع له على مستوى مناطق الجزائر.

**نشاط الحزب الشيوعي الجزائري:**

و أسس هذا الحزب جرائد باللغتين العربية و الفرنسية منها : جريدة الكفاح االجتماعي la lutte sociale.

وقد تمثلت **مطالبه** فيما يلي :

* المطالبة بالمساواة في الحقوق بين الجزائريين و الفرنسيين.
* المطالبة بالجنسية مزدوجة .
* تكوين برلمان في مفهوم الحزب الشيوعي له حق التشريع و يتشكل بالتساوي من ستين نائب فرنسي وستين جزائري .
* المطالبة بحكومة يرأسها شخص منتخب من قبل البرلمان المحلي و أن يكون لفرنسا ممثل في الجزائر.
* أن تكون اللغتان العربية و الفرنسية رسميتين في الجزائر .

و في الحقيقة أن الحزب الشيوعي الجزائري حافظ على نفس مطالبه و لم يعرف تغيرات في وجهته ، حيث بقيت تصب في نفس الاتجاه من خلال ارتباطه الدائم بفرنسا و المحافظة علي مصالحهاو إن الحزب الشيوعي الجزائري و بالرغم من كل نشاطاته و مواقفه لم يكن له دور ملموس في نضال الحركة الوطنية و ذلك نتيجة ارتباطه بالحزب الشيوعي الفرنسي[[22]](#footnote-22).

**حركة أحباب البيان و الحرية :**

في الحقيقة أحداث 8 ماي 1945 تعتبر ذكري أليمة نستحضرها بألم شديد نسأل الله عزّ وجلّ أن يرحم شهدائنا وأن يريهم مقاعدهم في الجنة إنه الوليّ علي ذلك و القادر عليه.

وللحديث عن أثر المحازر علي سير الحركة الوطنية الجزائرية و تطورها لابد لنا أن نعود قليلا الي ما قبل أحداث 8 ماي 1945 .

صحيح أن الحرب العالمية الثانية توسعت مجرياتها إلي شمال إفريقيا من أوروبا، فلما سقطت الجمهورية الفرنسية الثالثة سقط بدوره النظام الحاكم الفرنسي في الجزائر إذ تعتبر فترة الجمهورية الفرنسية الثالثة الأكثر عمرا التي دامت منذ 1870 الي 1940 بسقوط باريس.

سمح هذا النظام للجزائريين بممارسة العمل السياسي بداية القرن العشرين إلا أنه لم يكن يعلم بأنه سيجمع الجزائريين في الوقت الذي كان يحارب التجمعات من خلال الإجراءات و القوانين الاستثنائية في حق الأهالي بل يمارس التضييق علي الحريات الفردية والجماعية ، ظهرت الحركة الوطنية بأفكار و ألوان سياسية مختلفة ،هذه الأيديولوجيات بنت فعلا شكل الوطنية و القومية الجزائرية دون أن يعلم العدو و أمامه.

اتضح هذا عند نزول الحلفاء و تقديم بيان الشعب الجزائري الذي قدمته كل تلك الألوان السياسية و الذي تضمن تقرير المصير و إدانة الاستعمار ..إلخ ، يفهم هنا كيف تقدمت المصلحة الوطنية علي الرؤي و الخلافات الأيديولوجية حتي تتطور الي إنشاء حركة سياسية جامعة و هي **حركة أحباب البيان و الحرية** بزعامة فرحات عباس بتاريخ 14 مارس 1944م ،انخرط في هذا الائتلاف دعاة الاستقلال و الإدماج ، المساواة و الإصلاح إلا الحزب الإشتراكي الجزائري الذي كانت له رؤية مخالفة .

**الحركة الوطنية بعد المجازر:**

ولامتصاص غضب الجزائريين و طمس الحقيقة و إسكات الرأي الآخر تصدر الإدارة الفرنسية مرسوم 11/08/1945 يقضي بحق الجزائريين بالتمثيل النيابي في المجالس و البرلمان ،كما أصدرت قانون العفو العام يقضي بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين في 16 مارس 1946م ليعود النشاط السياسي من جديد بأفكار جديدة و حذر شديد بعدما جمدت جميع الأحزاب نتيجة المجازر و إلصاق تهمتها بالحركة الوطنية.

الأحزاب السياسية التي عادت الي نشاطها:

* حركة إنتصار الحريات الديمقراطية كغطاء لحزب الشعب بزعامة مصالي الحاج .
* الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فرحات عباس.
* جمعية العلماء المسلمين الجزائريين البشير الإبراهيمي.
* الحزب الإشتراكي الجزائري عمار ازقان.

الجديد في الحركة الوطنية بعد المجازر هو الأفكار و البرامج السياسية و المشاركة بدعوة الاستعمار في الانتخابات للجمعيات التأسيسية الأولي و الثانية و كذا الدستور 1947 .

استعمل مصالي الحاج الخطاب الليّن و المدارات السياسية مع الإدارة الفرنسية قصد ربح الوقت و جلب مكاسب حقوقية و سياسية و لم يهمل النضال المسلح و لأجل ذلك استحدث جناح شبه عسكري ( المنظمة الخلصة).

أما فرحات عباس فكان يري أن خلاص الجزائر و الجزائريين هو أن يكون نظام كنفدرالي يجمع المسلم و الأوروبي و قد عبر ذلك بقوله:"لا نريد إدماجا و لا أسيادا جددا ولا انفصالا ، بل غايتنا إنشاء شعب ناشئ متكون في كل المجالات ، نعم لاستقلال الجزائر نعم للإرتباط بفرنسا في شكل جمهورية جزائرية."، أطلق جريدتين ناطقتين بالفرنسيةL'egalité république algérienne تعبران عن أفكار و رؤى الحزب.

و بالعودة الي المنظمة الخاصة فقد تشكلت كإطار لتوفير الشروط العسكرية للقيام بثورة مسلحة في الوقت الذي تراه القيادة السياسية للحزب مناسبا و تشكلت لقيادتها هيئة أركان محمد بالوزداد رئيسها و بلحاج جيلالي مشرفا علي التدريب العسكرية و قد استمر هذا الأخير في هذه المهمة الي غاية اكتشاف أمر المنظمة 1950م و سيعتقل و تتمكن مصالح الأمن الفرنسية من جعله مخبرا سريا لديها.

تعززت مكانة المنظمة الخاصة نتيجة تزوير الانتخابات في أفريل 1948م الخاصة بالمجلس الجزائري التي أحالت دون سيطرة حركة إنتصار الحريات الديمقراطية علي المقاعد الستين المخصصة للمسلمين ، كما زاد الوضع سوءا زيادة القمع الاستعماري بمناضلي الحزب و مرشحيه و قد ترتب عن ذلك اتجاه ثوري داخل الحزب و هو تطور كان في صالح المنظمة الخاصة حيث تعالت أصوات المناضلين مخاطبة القيادة:"لا تدعونا بعد الآن الي صناديق الاقتراع، أعطونا السلاح ".

الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري:

ـ وجه فرحات عباس نداءه المشهور بتاريخ 1 ماي 1946 بمناسبة مرور سنة على مجازر ماي بعنوان: **"التصدي للجريمة الاستعمارية ولتعسف الإدارة- نداء إلى الشباب الجزائري الفرنسي و المسلم**" من أهم ما جاء فيه من نقاط[[23]](#footnote-23):

* يتأسف على انهيار سياسة الوحدة بين أحباب البيان ونفس المبادئ والأسس التي صيغت في البيان.
* ضرورة تخلي الفرنسيين عن أفكار الزعامة والمفاهيم الاستعمارية القديمة، و وجوب تجاوز الجزائريين الخلافات الأصولية الدينية والعصبية القبلية لبناء حضارة.
* إيمان فرحات عباس بعمل ديمقراطي مستقبلي جديد بين جزائر جديدة في اطار اتحاد فدرالي بحرية مع فرنسا جديدة أيضا.
* قرر حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الاشتراك في انتخابات الجمعية التأسيسية الفرنسية الثانية يوم 2جوان 1946 وحقق فيها نجاحا باهرا فحصل على 11 مقعدا من 13 مقعد مخصصة للجزائريين.
* عرفت هذه الانتخابات في الجزائر تأييدا شعبيا كبيرا، وقد صاغ فرحات عباس مشروع دستور جديد يقترح فيه تأسيس جمهورية جزائرية من أهم ما جاء فيه:
* إقامة جمهورية جزائرية مستقلة استقالا ذاتيا لها حكومتها الخاصة وعلمها الخاص تعترف بها الجمهورية الفرنسية.

عرض فرحات عباس هذا المشروع على مكتب المجلس الوطني الفرنسي، ولكن الجمعية التأسيسية الفرنسية الثانية لم تدرسه وأجل إلى وقت الحق.

في أكتوبر 1947 صادق الشعب الفرنسي على دستور الجمهورية الرابعة الذي نص على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا ، فكان ذلك خيبة أمل أخرى تمنى بها أطياف الحركة الوطنية الجزائرية

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

قدمت الجمعية في 15 أوت 1945 مذكرة إلى الحكومة الفرنسية من أهم ما جاء فيها:

* تحقيق حرية التعليم في المدارس والمساجد الحرة -فصل الدين عن الدولة وإعادة الأوقاف إلى المساجد.
* تحقيق القضاء الإسلامي وإصلاحه.

فتعرضت الجمعية للمضايقات هي الأخرى في مجازر ماي 1945 ،وحاولت ان تبقى محايدة قدر المستطاع لكي لا تحل مجددا لكن تقوى نشاطها كثيرا بعد الحرب العالمية.

أطلقت الجمعية جريدة البصائر لسان حالها في سلسلتها الثانية وعالجت مختلف القضايا بداخل الجزائر وخارجها. ركزت جمعية العلماء على التعليم العربي الحر وأسست مجموعة كبيرة من المدارس التعليمية عبر مختلف ربوع الوطن.

توجت الجمعية نشاطها الثقافي والديني بتأسيس معهد الإمام ابن باديس بقسنطينة، والذي يعتبر إنجازا علميا كبيرا استعاد للجزائر نهضتها الثقافية باستقباله الطالب الجزائريين الذين كانوا من قبل يهاجرون إلى القرويين والزيتونة والأزهر من أجل العلم والمعرفة.

الحزب الشيوعي الجزائري:

ساند الشيوعيون بقوة فرنسا حليفة الاتحاد السوفياتي ضد النازية خاصة بعد اطلاق سراح اغلب القادة من السجون عام 1942.بعد وقوع مجازر ماي 1945 وجهوا الاتهامات لحزب الشعب وحركة أحباب البيان على أنهما سبب وقوع تلك المجازر.

بعد الحرب كن الحزب الشيوعي قد واصل مطالبة التي تقض ي بالاندماج، لكن بعد انتخابات 1945 و1946 غيروا مواقفهم واصبحوا يقولون بضرورة تأسيس جمهورية جزائرية بعدما كانوا يعبرون أن الجزائر لاترقى لامة وأنها في طور التكوين بعد.

بالرغم من الاختلاف الأيديولوجي مع باقي أطياف الحركة الوطنية الجزائرية إلا أن الحزب الشيوعي وقف عدة وقفات ضد اعتقال المناضلين السياسيين والتضييق على الحريات. مع مرور الزمن تخلى عمر أوزقان عن منصبه كأمين عام للحزب الشيوعي الجزائري، وتفرغ لتنشيط نقابته، الكنفيدرالية العامة للعمال.

**الحركة الوطنية بعد 1948 :**

اعتقدت الإدارة الفرنسية أنها قضت علي تلك الوحدة التي تأسست قبل نهاية الحرب العالمية الثانية في جسد حركة أحباب البيان و الحرية الذي اعتبرته خطر يهدد تواجد فرنسا في الجزائر و قد عثرنا علي وثيقة ننشرها أول مرة مؤرخة في 25جويلية1951 "تحقق حلم وحدة الشعب الجزائري" و هذا ما عنونته جريدة الجزائر حرة ( L'Algérie libre)باجتماع كل من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، الحزب الإشتراكي الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية في لجنة أطلق عليها ب:لجنة المبادرة ( le comité d'initiative ) تحت إسم "الجبهة الجزائرية للدفاع واحترام الحرية". و تعتبر هذه الوحدة الثانية للحركة الوطنية و درئ الخلافات الفكرية و إعلاء المصلحة الوطنية و قد لخصت جملة من المطالب الحقوقية والسياسية كالآتي:

* إلغاء التجاوزات الانتخابية في 17/06/1951 و العودة إلى الحقيقة.
* إحترام حرية انتخاب الدورة الثانية .
* احترام الحريات الأساسية:الحرية ، الاعتقاد، الصحافة و التجمع.
* ضد التعسف و أشكاله
* ضد الإجراءات الاستثنائية التي تضرب مصالي الحاج و إطلاق سراحه.
* إلغاء السيطرة الإدارية علي شؤون و ثقافة المسلم.

كان مطلع القرن العشرين قرن تزاحم في الأفكار و التحزبات و كذا التكتلات سواءا الأيديولوجية أو السياسية ولكل فرد له انتماء روحي و دفاعي للفكرة التي يتبناها حتي في الهزائم و تغيرات الظروف، لكن في الجزائر أثبتت الحركة الوطنية باختلاف رؤياها الحزبية أن أمة الجزائر أهل عزم و ثبات تتجلي فيها معاني الوحدة في كل حنكة أو فتنة فكما كانت الوحدة الأولي قبل المجازر و مجئ الحلفاء و تقديم بيان الشعب به تقرير المصير، كانت الوحدة الثانية بعد فتن تزوير الانتخابات و الوعود المخلفة في الإصلاح،لتفتّح الأبواب نحو الثالثة بدون مطالب تحقيقيه أو مرجوة من الاحتلال بل هي ثورة تحريرية شملت الوطن.

الثورة التحريرية 1954م - 1962م المحاضرة السابعة

أثبتت انطلاقة الثورة التونسية عام 1952م و قيام الثورة في المغرب الأقصى عام 1953م و نجاح الثورة المصرية عام 1952م أن الإستعمار لا يفهم إلا منطق القوة. و بدأ الوطن العربي كله يتأجج في حالة ثورة و اشتعال. كما انتشرت موجة التحرر في العالم الثالث في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية و حصول الكثير من الدول على استقلالها و كان هذا عاملا قويا من عوامل اندلاع الثورة الجزائرية، ضف إلى ذلك فقدان فرنسا لمكانتها الدولية بعد هزيمتها في حرب الفيتنام. و هكذا لم يعد توجيه الشعب الجزائري باتجاه الثورة في حاجة إلى شيء آخر حاجته إلى قادة أقوياء و إلى الأسلحة.

لقد كان الوجود الإستعماري منذ احتلال البلاد حملا ثقيلا و ضغطا كبيرا جثم على كاهل الشعب الجزائري بكل ويلاته و مصائبه، و قد زاد هذا الحمل طغيانا كبيرا حينما أثبت النضال السياسي عقمه بعد فشل الحركات السياسية في الوصول إلى تحقيق مطامع الجزائريين بالطرق السلمية.

التحضير لإندلاع الثورة

لقد تم وضع اللمسات الأخيرة للتحضير لاندلاع الثورة التحريرية في اجتماعي 10 و24 أكتوبر 1954 بالجزائر من طرف لجنة الستة . ناقش المجتمعون قضايا هامة هي :

إعطاء تسمية للتنظيم الذي كانوا بصدد الإعلان عنه ليحل محل اللجنة الثورية للوحدة والعمل وقد اتفقوا على إنشاء جبهة التحرير الوطني وجناحها العسكري المتمثل في جيش التحرير الوطني. وتهدف المهمة الأولى للجبهة في الاتصال بجميع التيارات السياسية المكونة للحركة الوطنية قصد حثها على الالتحاق بمسيرة الثورة، وتجنيد الجماهير للمعركة الحاسمة ضد المستعمر الفرنسي.

تحديد تاريخ اندلاع الثورة التحريرية:

كان اختيار ليلة الأحد إلى الاثنين أول نوفمبر 1954كتاريخ انطلاق العمل المسلح يخضع لمعطيات تكتيكية - عسكرية، منها وجود عدد كبير من جنود وضباط جيش الاحتلال في عطلة نهاية الأسبوع يليها انشغالهم بالاحتفال بعيد مسيحي، وضرورة إدخال عامل المباغتة.

انطلاقة الثورة:

لقد حدد على الساعة الصفر ليلة الإثنين الفاتح من نوفمبر 1954م، البدء بالهجوم في وقت واحد و في كل أنحاء الوطن. و قد تم الإتفاق على كلمة السر للعمليات في هذه الليلة هي إسم "خالد" أما كلمة الإجابة فهي "عقبة"، لقد كانت الكلمتان تترددان في كل أنحاء الجزائر فتعمل عملها السري في نفوس المجاهدين و تضمن تأمين التعارف بينهم[[24]](#endnote-1).

كان توزيع المهام بين القادة كالتالي:

1 - عباس لغرور و مهمته التنسيق العام، و الإتصال بمصطفى بن بولعيد لنقل الأسلحة وتلقي التعليمات.

2 - أوغيد صلاح مهمته جمع الزمر و تنظيمها.

3 - ابن عباس غزالي مهمته الإشراف العام و الإتصال بالمجاهدين الذين ينبغي إعلامهم بصورة فردية.

4- سليم بوبكر و واجبه نقل بقية الأسلحة التي تستخدم في الهجوم و التي كانت مخزونة في منزله.

و تمت عملية توزيع الزمر و تحديد أهدافها، و قسمت البلاد إلى خمس مناطق للعمليات و هي: الأوراس و شمال قسنطينة و وهران و الجزائر و القبائل، وبقي أمر تنظيم المنطقة السادسة (منطقة الصحراء) حيث تقرر إرجاء ذلك إلى ما بعد انطلاقة الثورة و اتخذ بن بولعيد بعد ذلك قراره بإلحاق منطقة الصحراء الواسعة بمنطقة الأوراس. و قد قرر المسؤولون أن يبدأ الهجوم على امتداد الصفحة الجغرافية للبلاد في الساعة الأولى من الفجر[[25]](#endnote-2).

و تم توزيع المسؤوليات في داخل الجزائر كالتالي:

المنطقة الأولى: بقيادة مصطفى بن بولعيد و نائبه بشير شيهاني.

المنطقة الثانية: بقيادة مراد ديدوش و نائبه يوسف زيغود.

المنطقة الثالثة: بقيادة كريم بلقاسم و نائبه عمر أو عمران.

المنطقة الرابع: بقيادة رابح بيطاط و نائبه بوجمعة سويداني.

المنطقة الخامسة: بقيادة العربي بن مهيدي و نائبه عبد الحفيظ بوصوف.

المنطقة السادسة: تم تعيين قيادها فيما بعد.

و هكذا اندلعت ثورة نوفمبر فكان سلاحها الأول هو كلمة "الله أكبر"، أما سلاحها الثاني هو استجابة الشعب لهذه الثورة لأول مرة. لقد اعتمدت في بدايتها على سلاح الصيد و مخلفات الحرب العالمية الثانية من الأسلحة التي جمعتها المنظمة الخاصة و خبأتها في الجبال استعدادا للثورة. و لم يكن عدد المجاهدين يتجاوز -آنذاك- 400 مجاهدا ليرتفع عشية انتفاضة أوت 1955م إلى حوالي 4 آلاف. كان شعار المجاهدين: "سلاحنا نفتكه من عدونا" و هو شعار قد حقق نتائح إيجابية معتبرة[[26]](#endnote-3).

لقد كانت الكلمة التي ألقاها عباس لغرور قبل أن يصدر أمره إلى المجاهدين المكلفين بقطع الإتصالات الهاتفية قد تركت صداها في نفوس هؤلاء المجاهدين، لقد خطب فيهم قائلا: "إخوتي المجاهدين الأعزاء. ها نحن قد أدركنا يوم الثورة العظيم الذي يجب أن يقود الجزائر إلى الإستقلال ... إنني أعرف بأننا سنجابه العدو وأيدينا فارغة ... و ليس لدينا إلا الإيمان الذي يعمر قلوبنا ... إنني أثق بكم و بشجاعتكم ... انطلقوا و اضربوا بقوة و بدون أدنى شفقة أو رحمة، و عودوا ظافرين، ذلك لأن الله مع المجاهدين ومع القضية العادلة، الله أكبر".

لقد جـاء بيـان أول نوفمبر يحدد الغـايـات و الأهداف التي من أجلهــا تحولت اللجنة الثورية للوحدة و العمل إلى جبهة التحرير الوطني كتنظيم سياسي يوجه الثورة، حيث تم إنشاء حركة عسكرية موازية للجبهة تنفذ قراراتها، و هي جيش التحرير الوطني.

الأوامر التي أعطيت للمجاهد أثناء الثورة:

من بين الأوامر التي أعطيت للمجاهد أثناء الثورة: أن يتحلى بالخفة و الدقة. لا يُهاجم عدوه بكل ما يَملك من قوة - تحطيم اقتصاد العدو و تكسير معنوياته - محكوم بالإعدام على كل مجاهد يعتدي على شرف و عرض الشعب.

لقد انطلقت الثورة بفئة قليلة من المجاهدين و سلاح صيد فنصرها الله. يذكر المجاهد علي مشيش أن عدد المجاهدين من تاريخ 01/11/1954 إلى غاية 12/11/1954، بلغ 865 مجاهدا، في حين دارت 22 معركة استشهد خلالها 87 مجاهدا و جرح 24 و أسر 1، وغنم المجاهدون 11 بندقية[[27]](#endnote-4).

الاندلاع الثورة:

كانت بداية الثورة بمشاركة 1200مجاهد على المستوى الوطني بحوزتهم 400 قطعة سلاح وبضعة قنابل تقليدية فقط. وكانت الهجومات تستهدف مراكز الدرك والثكنات العسكرية ومخازن الأسلحة ومصالح استراتيجية أخرى، بالإضافة إلى الممتلكات التي استحوذ عليها الكولون..

شملت هجومات المجاهدين عدة مناطق من الوطن ، وقد استهدفت عدة مدن وقرى عبر المناطق الخمس : باتنة، أريس، خنشلة وبسكرة في المنطقة الأولى، قسنطينة وسمندو بالمنطقة الثانية ، العزازقة وتيغزيرت وبرج منايل وذراع الميزان بالمنطقة الثالثة. أما في المنطقة الرابعة فقد مست كلا من الجزائر وبوفاريك والبليدة ، بينما كانت سيدي علي و زهانة ووهران على موعد مع اندلاع الثورة في المنطقة الخامسة ( خريطة التقسيم السياسي والعسكري للثورة 1954 -1956).

وباعتراف السلطات الإستعمارية ، فإن حصيلة العمليات المسلحة ضد المصالح الفرنسية عبر كل مناطق الجزائر ليلة أول نوفمبر 1954 ، قد بلغت ثلاثين عملية خلفت مقتل 10 أوروبيين وعملاء وجرح 23 منهم وخسائر مادية تقدر بالمئات من الملايين من الفرنكات الفرنسية. أما الثورة فقد فقدت في مرحلتها الأولى خيرة أبنائها الذين سقطوا في ميدان الشرف ، من أمثال بن عبد المالك رمضان و قرين بلقاسم و باجي مختار و ديدوش مراد و غيرهم.

بيان أول نوفمبر 1954:

وقد سبق العمل المسلح الإعلان عن ميلاد "جبهة التحرير الوطني "التي أصدرت أول تصريح رسمي لها يعرف بـ "بيان أول نوفمبر ".وقد وجهت هذا النداء إلى الشعب الجزائري مساء 31 أكتوبر 1954 ووزعته صباح أول نوفمبر، حددت فيه الثورة مبادئها ووسائلها ، ورسمت أهدافها المتمثلة في الحرية والاستقلال ووضع أسس إعادة بناء الدولة الجزائرية والقضاء على النظام الاستعماري . وضحت الجبهة في البيان الشروط السياسية التي تكفل تحقيق ذلك دون إراقة الدماء أو اللجوء إلى العنف ؛ كما شرحت الظروف المأساوية للشعب الجزائري والتي دفعت به إلى حمل السلاح لتحقيق أهدافه القومية الوطنية، مبرزة الأبعاد السياسية والتاريخية والحضارية لهذا القرار التاريخي. يعتبر بيان أول نوفمبر 1954 بمثابة دستور الثورة ومرجعها الأوّل الذي اهتدى به قادة ثورة التحرير وسارت على دربه الأجيال.

هجومات 20أوت 1955م:

كان هذا اليوم من الأيام العظيمة التي نصر فيها الله عز و جل المجاهدين على الكفار، لقد قامت بتنظيمه الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) بقيادة المجاهد البطل الشهيد: زيغود يوسف بعد استشهاد ديدوش مراد في 18 جانفي 1955م، و يمكن تلخيص أهداف هذا الهجوم كالتالي:

1 - فك الحصار العسكري المضروب على الأوراس و ذلك للسماح لمجاهدي هذه المنطقة بتنظيم أنفسهم و إعداد العدة.

2 - تحطيم أسطورة الجيش الفرنسي الذي لا يقهر.

3 - إثبات أن جيش التحرير الوطني ليس مجموعة قطاع الطرق أو إرهابيين كما تدعي فرنسا - آنذاك - و إنما هو جيش منظم و مقاوم للإحتلال من أجل تحرير البلاد.

4 - تحطيم مشروع الإدماج الذي لا تزال فرنسا تنادي به و توسيع رقعة الحرب

و قتل الخونة أينما وجدوا للحيلولة دون الحصول على أية معلومات عن تحركات المجاهدين.

5 - نقل الحرب من الجبال و الأرياف إلى المدن و القرى و إبراز قوة الثورة و فعاليتها بالعمليات الفدائية في المدن.

6 - إقناع الرأي العام الفرنسي و العالمي بأن الشعب الجزائري قد تبنى الثورة و قيادة التحرير

و هو مستعد لتحرير البلاد مهما كلف الثمن غاليا من التضحيات.

7 - تأكيد التضامن الفعال مع الشعب المغربي الشقيق: أن هذا الهجوم جاء في الذكرى الثانية لنفي السلطان محمد الخامس إلى جزيرة مدغشقر من طرف السلطات الإستعمارية بسبب موقفه المشرف مع الحركة الإستقلالية بزعامة علال الفاسي و حزب الإستقلال المغربي.

نتائج هذا الهجوم:

أثر هذا الهجوم بشكل كبير على القوات الإستعمارية، حيث أفشل مخطط "جاك سوستيل" والضباط الفرنسيين في القضاء على الثورة. ذلك أن قادة الثورة لم يكتفوا بمعاقبة كل جزائري

و أوروبي يتعاون مع قوات الإحتلال و حرمان بالتالي تلك القوات الغازية من الحصول على معلومات ثمينة عن تحركات المجاهدين، بل أمر جيش التحرير بمقاطعة البضائع الأوروبية لتأخذ الحرب طابعا اقتصاديا أثر بقوة على الإقتصاد الفرنسي و التجار الأوروبيين بشكل عام.

و لكن أبرز ما حققه هذا الهجوم هو تخفيف الضغط على منطقة الأوراس و تحقيق النصر في معركة الجرف الأولى في سبتمبر 1955م بالنمامشة و تسجيل تمردات في الجيش الفرنسي من سلاح الطيران، حيث رفض أكثر من 400 جندي من هذا السلاح الذهاب إلى الجزائر، مع تحقيق انتصار سياسي و هو إدراج قضية الجزائر في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة العاشرة عام 1955م.

كما برهنت هذه الهجومات التي كانت مركزة و منسقة على عدة جهات: قسنطينة - ميلة - جيجل - ... إلخ على دقة تنظيم جيش التحرير الوطني، و أدركت فرنسا أن "خفافيش الليل" كما كانت تصفهم، إنما هم مجاهدون بأتم معنى الكلمة، حيث برهنت تلك العمليات التي كبدت الإستعمار خسائر فادحة في الأرواح و الأموال في وضح النهار على أنها مقاومة شرعية و جهاد حقيقي و ليس بعصيان مدني أو تمرد أو خروج عن القانون، كما تدعي فرنسا[[28]](#endnote-5).

و من نتائج هجوم 20 أوت 1955م كانت انتقامات فرنسا من الجزائريين الأبرياء حيث أعدم 1300 جزائري. يقول مراسل "نيويورك تايمز" بأن الأوروبيين بعدما فقدوا 71 شخصا في حوادث 20 أوت نظموا أنفسهم في ميليشيات وقاموا بقتل جماعي ضد المسلمين. و قد تجاهل الفرنسيون كل الإتفاقيات التي أبرمت حول التعامل مع الأسرى والمساجين في الحرب و أبرز هذه الإتفاقيات اتفاقية جنيف 1944م و التي وقعتها فرنسا. وكانت الإعدامات بالجملة بدونه محاكمة.

و في 4 أفريل 1957 أصدر الجنرال "ماسو" تعليمات تؤكد السكوت على أعمال المتهمين بالقيام بأعمال تعذيبية. و يروي مظلي فرنسي يدعى "بيير لولييت" أنه هو شخصيا دفن شخصا مات تحت التعذيب في حديقة: "إننا رمينا بأناس في البحر وهم أحياء بعد أن تم نقلهم في طائرات الهليكوبتر ...".

أما المعسكرات و المعتقلات التي أقامها "جاك سوستيل" الذي جاء خصيصا للجزائر لتطبيق سياسة شبيهة بسياسة تصفية الهنود الحمر في المكسيك. و لا يزال بعض المجاهدين يذكرون إلى حد الآن أقصى التعذيب في سجون معسكرات البرواقية و أفلو و غيرها.

مؤتمر الصومام (20 أوت 1956):

الحقيقة كان التفكير في عقد مؤتمر و طني قبل هذا التاريخ أي قبل أوت 1956م، لكن نتيجة الصعوبات التي كانت تعيشها الثورة أدى إلى تأخير انعقاده.

و لعل الإنتصارات العسكرية و السياسية التي حققتها الثورة أدى إلى انعقاد هذا المؤتمر في هذا التاريخ، خاصة بعد التفاف الشعب حول الثورة، و نتيجة للموقف الإستعماري من الثورة الذي صار في منتهى الوحشية، فكان لا بد من إعادة النظر لتزويد جيش التحرير بهياكل تنظيمية تضمن استمرارية الثورة.

انعقد مؤتمر الصومام بالولاية الثالثة بواد الصومام في قرية إيفري غرب مدينة بجاية يوم 20 أوت 1956م بعد أن توطدت العلاقات بين النواة الجديدة لجبهة التحرير الوطني بقيادة كريم بلقاسم، عبان رمضان، عمر أو عمران و بين قيادة الولاية الثانية بزعامة زيغود يوسف، و الولاية الخامسة بقيادة العربي بن مهيدي.

قام العقيد عميروش بتجنيد حوالي 3000 جندي لحماية المؤتمر من أي هجوم فرنسي. و بعد 14 يوما من النقاش و الحوار بين القادة الذين حضروا المؤتمر من المناطق الخمسة (باستثناء المنطقة الأولى بسبب استشهاد قائدها مصطفى بن بولعيد في مارس 1956م و نائبه بشير شيهاني و كذلك الوفد الخارجي لجبهة التحرير الذي تعذر عليه الحضور)، استطاع العربي بن مهيدي رئيس المؤتمر و الكاتب العام عبان رمضان و كريم بلقاسم و عمر أو عمران أن يتعرفوا على حقيقة الوضع في الجزائر من خلال التقارير السياسية و العسكرية التي قدمها قادة المناطق و أن يقيموا نظاما استراتيجيا متكاملا للثورة، يمكن تلخيص نتائجه فيما يلي:

- إنشاء تنظيم إداري جديد للجزائر: يتمثل في تقسيم الجزائر إلى 6 ولايات جديدة بدلا من مناطق هي: الأوراس - قسنطينة - القبائل - الجزائر العاصمة - وهران و الصحراء، تم تقسيم كل و لاية إلى مناطق و كل منطقة إلى قسمات. و تتجسد السلطة في مجلس كل ولاية يرأسه عقيد و أربع ضباط برتبة رائد، و كل واحد مسؤول عن قطاع معين.

1 - التنظيم العسكري الجديد: و ذلك بإنشاء هيئة أركان تابعة لجيش التحرير كما تقرر إعتماد مقاييس عسكرية موحدة لجيش التحرير و تقرر أن تتكون كل كتيبة من 110 مجاهد، وكل فرقة من 35، و كل فوج من 11 مجاهد. أما الرتب فهي من المتفق عليها عالميا.

2 - تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية: أعلى جهاز للثورة يوجه سياسة جبهة التحرير الوطني أو هو بمثابة البرلمان. يجتمع أعضاؤه عند الضرورة و يتشكل من 34 عضوا يمثلون مختلف التشكيلات السياسية المساهمة في العمل الثوري لتحرير البلاد.

3 - إنشاء سلطة تنفيذية (لجنة التنفيذ و التنسيق) من 5 أعضاء هم:

1. عبان رمضان مكلف بالتنسيق بين الولايات و بين الداخل و الخارج.

2. العربي بن مهيدي مكلف بالعمل الفدائي داخل المدن.

3. كريم بلقاسم مكلف بالعمل العسكري و قائد الولاية الثالثة.

4. بن خدة يوسف مكلف بالاعلام و الإتصال باتحادات الطلبة و العمال.

5. سعد دحلب مسؤول عن صحيفة المجاهد و الدعاية.

و هكذا فقد كانت هذه السلطة مسؤولة عن توجيه إدارة جميع فروع الثورة العسكرية و السياسية

و الإقتصادية و الإجتماعية و الإعلامية و الإدارية.

و أكد المؤتمر على مبادئ الثورة و الاعتراف باستقلال الجزائر كشرط أساسي لوقف الحرب، كما أكد على جملة أخرى من القرارات و هي:

1 - الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي للشعب الجزائري.

2 - الإعتراف بوحدة الشعب الجزائري و وحدة ترابه و الإفراج عن جميع الأسرى الجزائريين.

3 - التأكيد على مبدأ القيادة الجماعية و العمل العسكري و السياسي على المستوى الداخلي و الخارجي.

و هكذا فقد أعطى المؤتمر دفعا قويا للثورة الجزائرية، حيث ارتفع عدد المجاهدين الجزائريين ليبلغ 100 ألف مجاهد عام 1958م.

أما على المستوى الخارجي فقد أدت الثورة الجزائرية إلى أزمة حكومية في فرنسا، حيث باتت الحكومة الفرنسية تسقط الحكومة تلو الأخرى:

- حكومة منديس فرانس (1954م - 1955م)

- حكومة إدغارفور (1955م - 1956م)

- حكومة قي مولي (1956م - 1957م)

- حكومة موريس بورجيس مونوري (1957م)

- حكومة فيليكس غيار (1957م)

هذا بالإضافة إلى الأزمات الإقتصادية و الاجتماعية التي أدخلت فرنسا في دوامة جعلت كل مواطن فرنسي يشعر باختلال التوازن في كل الميادين و عجز فرنسا أن تفعل شيئا يعيد لها هيبتها التي تحطمت أمام الثورة الجزائرية و أمام إيمان المجاهدين في أن النصر آت، بإذن الله، و أن ظلام الليل الحالك آخذ في الزوال و أن نور الإستقلال تتهيأ شمسه للشروق.

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

قامت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالقاهرة في 19 سبتمبر 1958. و كانت تضم معظم الحساسيات السياسية مثل حزب الشعب الجزائري في السابق و جبهة التحرير الوطني و وجوه بارزة من جمعية العلماء و الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري برئاسة فرحات عباس. و كانت تشمل سبعة عشر عضوا. انتخب فرحات عباس رئيسا للحكومة المؤقتة الذي صرح قائلا: "إن حوادث متوالية و ظروفا سياسية و ضعتني على رئاسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. لم أطلب هذا الشرف و لم أطمع فيه".

كان لميلاد الحكومة المؤقتة الجزائرية صدى واسعا في العالم العربي و الإسلامي. فاعترفت بها العراق، مصر، باكستان، ليبيا، اليمن، العربية السعودية، الأردن، و السودان ثم توالت الاعترافات الدولية بالحكومة المؤقتة و بالقضية الجزائرية.

و لم تهمل الثورة الجزائرية المسلحة الجانب الدبلوماسي، و إنما اتخذت منه منطلقا لاستكمال الجهاد ضد الاحتلال، فازدادت الاعترافات بها من دول العالم الثالث. و بدأ الضغط يزداد على فرنسا من طرف الرأي العام الدولي لقبول التفاوض مع جبهة التحرير الوطني كممثل شرعي و وحيد.

تابعت جريدة المجاهد البيانات و التصريحات التي أصدرتها الحكومة الجزائرية المؤقتة منذ إعلان تشكيلها في سبتمبر 1958 و نشرت أول تصريح لها عن منهاجها السياسي و علقت عليه مستخلصة منه الأسس التي ترتكز عليها سياسة الحكومة، و قد لخصتها في بضع نقاط محددة. هي[[29]](#endnote-6):

1 – الوفاء للماضي بالربط بين تاريخي 1830 و 1958، أي بداية الغزو الفرنسي للجزائر

و بداية نشأة حكومة جزائرية مؤقتة.

2 – موقف الحكومة من الشعب الجزائري و نضاله العظيم الذي يقوده منذ 4 سنوات كاملة.

3 – الإعلان أمام الملأ عن مسؤولية فرنسا عن استمرار الحرب، و ذلك باعتدائها على الدولة الجزائرية و إصرارها على تحدي كرامة الشعب الجزائري بمحاولة فرنسته.

4 - توضيح السياسة الخارجية للحكومة و هي نفس سياسة الثورة التي تبنتها في إرتباطها بالمغرب العربي و الدول العربية و دول مؤتمر أكرا (إفريقيا) و مؤتمر باندونج (آسيا).

5 – مسؤولية الحكومة الجزائرية فيما يتعلق بتسوية القضية الجزائرية مع فرنسا عن طريق التفاوض على أساس الاستقلال الكامل.

و قد انعكست هذه الأسس على جميع النداءات و البيانات التي أصدرتها الحكومة المؤقتة سواء فيما يتعلق بسياستها الداخلية بالشعب الجزائري و أروبيي الجزائر، أو سياستها الخارجية و موقفها من الحكومة الفرنسية و المعسكرات الدولية.

وتنقسم بيانات الحكومة المؤقتة إلى عدة أنواع: نداءات و تصريحات.

مفاوضات إيفيان و الاستقلال

مفاوضات إيفيان الأولى (20 ماي - 13 جوان 1961م):

جرت هذه المفاوضات على الحدود السويسرية الفرنسية بين ممثلي الحكومة المؤقتة سعد دحلب، رضا مالك، أحمد قايد محمد الصديق بن يحي، الطيب بولحروف، أحمد فرنسيس، أحمد بومنجل، و ممثلي الحكومة الفرنسية: لويس جوكس وزير الدولة الفرنسية المكلف بالجزائر.

لكن هذه المفاوضات توقفت بسبب تمسك الوفد الفرنسي بفكرة فصل الصحراء والمبالغة في المحافظة على مصالح و امتيازات الأوروبيين بمنحهم الجنسية المزدوجة مما يجعلها دولة داخل دولة والمطالبة بتجريد جيش التحرير الوطني من السلاح و إمعان المنظمة السرية(OAS) في أعمالها الإرهابية من قتل و تدمير و حرق، الأمر الذي أدى إلى إفشال المفاوضات الأولى لإيفيان".

فقد بدأت فرنسا أولى محاولاتها لفصل الصحراء عن الجزائر سنة 1957. بإنشاء وزارة خاصة للصحراء و إلحاقها بفرنسا مباشرة بعد أن كانت الصحراء تتبع عمالات الجزائر و وهران و قسيطينة. و قد رأس الوزير الفرنسي ماكس لوجون وزارة الصحراء في ثلاث حكومات متوالية و كان قد أعد وثيقة رفعها إلى الرئيس ديغول حاول أن يثبت فيها أن الصحراء الجزائرية فرنسية و أن الفرنسيين هم الذين اكتشفوها، و أنه ليس من حق المغرب العربي و خاصة الجزائر أن يدعي حقوقا في الصحراء[[30]](#endnote-7).

أما الجوانب التاريخية فهي أن سكان الصحراء من العرب و الطوارق مسلمون و يتحدثون العربية و لا يوجد بها أحد يتحدث الفرنسية و يربطهم بسكان الشمال الجزائري نفس التراث الحضاري من العادات و التقاليد. و قد اشتركوا في معظم الثورات الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي (ثورة أولاد سيدي الشيخ – ثورة الشريف يوزيان). و قد أصيبت طائرة ماكس فوجون نفسه عندما كان وزيرا للصحراء و قام بعطبها المجاهدون و أسقطوا الطائرتين المرافقتين له فوق جبال هجار سنة 1957. أما الجانب الإداري فيتلخص في أن الصحراء الجزائرية كانت امتدادا إداريا للعمالات الجزائرية الثلاث و هي قسنطينة و الجزائر و وهران.

أما المحاولة الثانية التي قامت بها فرنسا لفصل الصحراء عن الجزائر حول إقامة ما يسمى بالمنطقة المشتركة للمناطق المجاورة للصحراء و تقضي بإشراك الدول التي تلتقي حدودها مع حدود الصحراء الجزائرية، و هي مالي و موريتانيا و النيجر و المغرب و ليبيا في استغلال الصحراء، على اعتبارها بحرا داخليا لهذه الدول. و يجب أن تخضع لسيادة جميع الدول المجاورة[[31]](#endnote-8).

أما المحاولة الثالثة فهي عندما أصدرت فرنسا في نوفمبر سنة 1958 قانون البترول الذي يمنح الشركات الأجنبية تسهيلات ضخمة للمساهمة في استخراج و استثمار ثروات الصحراء و أولها البترول و الغاز الطبيعي.

و كانت فرنسا تهدف من ذلك إلى تحقيق أمرين:

أولهما: إشراك حلفائها الغربيين في استثمار خيرات الصحراء و ذلك كي تضمن تأييد الغرب لسياستها الاستعمارية في الجزائر، كما فعلت بلجيكا في الكونغو.

ثانيها: إخضاع ثروات الصحراء لقوانين تلك الشركات مما يترتب عليه أضرار كثيرة بالنسبة لمستقبل الجزائر الذي تريد فرنسا أن تثقله باتفاقيات ظالمة"[[32]](#endnote-9).

و قد أعلنت الحكومة الجزائرية موقفها من هذا القانون في أكثر من ندوة صحفية عقدها السيد محمد يزيد وزير الأخبار، و هو أن الشعب الجزائري و حكومته يعتبران كل اتفاقية تبرمها الحكومة الفرنسية مع شركات البترول في الصحراء الجزائرية، اتفاقية غير شرعية، كما أبلغت الحكومة الجزائرية المؤتمر العالمي للبترول الذي عقد في نيويورك في مايو سنة 1959 بموقفها هذا.

و لم تيأس الحكومة الفرنسية أو تتوقف، بل استمرت في مناوراتها حول الصحراء الجزائرية فأثارت (ما سمته صحافتها بمشكلة تعديل الحدود) و ذلك لإثارة الشقاق بين الجزائر و جيرانها من الدول الإفريقية بخلق مشكلة الحدود بينهم و هي من أعقد المشاكل في العلاقات الدولية و قد جاء الرد من الدول الإفريقية المعنية مباشرة و هي المغرب و مالي و غينيا و ليبيا و ج.ع.م. بتأييد الجزائر تأييدا مطلقا في موضوع الصحراء.

و قد تسببت مشكلة الصحراء في توقف مفاوضات إيفيان الأولى، و رغم أن الجانب الفرنسي قد حرص على ألا تكون الصحراء ضمن جدول أعمال المفاوضات. و لكن الوفد الجزائري نجح في إثارة مشكل الصحراء و استعرض الحجج القانونية و الاقتصادية التي تثبت أن الصحراء جزء من الجزائر و أهمها أن جميع المشروعات الاقتصادية التي وضعها الفرنسيون لاستغلال الصحراء كانت لها امتداداتها في الشمال مثل مشروع قسنطينة و معامل عنابة. كذلك فإن جميع الدول الإفريقية لها مناطقها الصحراوية التي ظلت تحتفظ بها بعد الاستقلال و لم تحاول الدول الاستعمارية فصلها عنها.

مفاوضات إيفيان الثانية:

و كانت على مرحلتين:

المرحلة الأولى: انطلقت من (11 فيفري - 19 فيفري 1962م) تم فيها دراسة المسودة.

المرحلة الثانية: (07 مارس -18 مارس 1962م) و استأنفت بين يوسف بن خدة ممثل الوفد الجزائري و لويس جوكس ممثل الوفد الفرنسي، حيث تم الاتفاق على ما يلي[[33]](#endnote-10):

- وقف إطلاق النار بكامل التراب الجزائري ابتداء من منتصف نهار 19 مارس 1962م.

- الاعتراف باستقلال الجزائر و سيادتها الكاملة على أراضيها و وحدة ترابها.

- تأجير قاعدة المرسى الكبير بوهران للسلطات الفرنسية لمدة 15 سنة و كذلك مطارات عنابة، بوفاريك، بشار و رقان لمدة خمس سنوات.

- ضمان امتيازات الشركات الفرنسية في استغلال المناجم و المحروقات.

- حق المستوطنين في الاختيار بين الجنسية الجزائرية أو الفرنسية و ضمان أملاكهم و أموالهم.

- التعاون بين الجزائر و فرنسا في جميع الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

- تحديد الفترة الانتقالية بأربعة أشهر يتم خلالها التمهيد لإجراء الاستفتاء.

- إنشاء لجنة تنفيذية مشتركة لتسيير المرحلة الانتقالية.

- إجراء عملية الاستفتاء حول تقرير المصير مباشرة عقب الفترة الانتقالية، و تشرف على العملية لجان جزائرية فرنسية مشتركة و تكون صيغة الاستفتاء بـ"نعم" أو "لا" للاستقلال.

- إطلاق سراح المساجين السياسيين خلال 20 يوما من اتفاقية وقف إطلاف النار.

- انسحاب الجيش الفرنسي من الجزائر بعد إجراء الاستفتاء الخاص بتقرير المصير.

- تشرف على إعداد الانتخابات، الخاصة بتقرير المصير الهيئة التنفيذية التي تتشكل من 9 مسلمين و 3 أوروبيين و تظل تمسك بالسلطة لغاية يوم إجراء الانتخابات الخاصة بتقرير المصير.

- و تمت الانتخابات الخاصة بتقرير المصير يوم 3 جويلية 1962م حيث أدلى ستة ملايين جزائري و جزائرية بأصواتهم و عبروا عن رغتتهم في حصول الجزائر على الاستقلال التام[[34]](#endnote-11).

- و حسب الإحصائيات الرسمية فقد صوت بـ"نعم" للاستقلال التام 5.951.581 جزائري، في حين صوت بـ "لا" 16.534 جزائري.

و هكذا تحقق النصر لهذا الشعب الذي خاض حربا إبادية لم يعرف التاريخ مثيلا لها.

بناء الدولة الجزائرية المعاصرة المحاضرة الثامنة

مؤتمر طرابلس 1962 .

انعقد مؤتمر طرابلس من 25 ماي1962 الي تاريخ 06/06/1962 نهاية الحكومة  المؤقتة و التي سينبثق عنه مكتبا سياسيا سيعلن عنه في 22 جوان 1962 حسب أحمد بن بلة في شهادة التي سجلها بتاريخ 24 /11/ 2002 كما انبثق عن مؤتمر طرابلس البرنامج الاقتصادي الاشتراكي في إطار أمرهم شوري بينهم ذو تسيير ذاتي  و لأنه لم يعلن عن تأسيس المكتب السياسي لعدة أسباب منها الاستغلال الفرنسي للصراع السياسي بين الحكومة المؤقتة و جيش الاركان .

ولما تولي احمد بن بلة الرئاسة في 09/09/1962 بدأ مرحلة التعريب و اعتمد في ذلك علي المصريين كما بحث في التعمير و البناء مع المعماري المصري مصطفي موسي في بناء نحو تسعة آلاف قرية دمرها الاستعمار .و قد بني قصر الأمم و جامعة قسنطينة لإطفاء الجانب المعماري العربي[[35]](#footnote-24) .

انعقد في جوان 1962 لرسم سياسية ما بعد الحرب في الجزائر. انعقد هذا المؤتمر بمدينة طرابلس بليبيا في الفترة الممتدة بين 27 ماي إلى 04 جوان 1962 حضرته قيادات الثورة السياسية والعسكرية كأعضاء الحكومة المؤقتة وعلى رأسهم بن يوسف بن خدة والقيادة العامة لأركان الحرب وعلى رأسهم العقيد هواري بومدين وقادت الولايات وبعض المسؤولين الذين أفرج عنهم بعد توقيع اتفاقية ايفيان الثانية، وخلال هذا المؤتمر تم تحديد المعالم الكبرى للدولة الجزائرية في نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ومن بين ما جاء فيه ما يلي:

الاختيارات السياسية:

1. تشييد دولة جزائرية عصرية على أسس ديمقراطية.

2. إقرار نظام الحزب الواحد في البلاد.

3. العمل على تجسيد الوحدة المغاربة.

4. العمل على إنشاء وحدة عربية إسلامية.

5. السعي من اجل تكوين وحدة إفريقية.

6. الدعم الفعال للسلم والتعاون الدولي.

7. محاربة الاستعمار و الإمبريالية.

8. دعم الحركات التحررية في العالم.

الاختيارات الاقتصادية:

1. تبني النظام الاشتراكي كوسيلة للتنمية الشاملة في البلاد.

2. محاربة الاحتكارات والإقطاعية.

3. مراجعة العلاقات الاقتصادية مع الخارج.

4. بناء اقتصاد وطني متين.

5. إقرار إصلاح زراعي ( الثورة الزراعية).

6. تأميم البنوك والتجارة الخارجية.

7. تأميم الثروات الطبيعية.

8. تطوير المنشات القاعدية الصناعية.

الاختيارات الاجتماعية والثقافية:

1. رفع مستوى معيشة السكان.

2. تطوير الحياة في الريف.

3. توفير الخدمات الاجتماعية وتحسينها.

4. محو الأمية وتطوير الثقافة في المجتمع.

5. إقرار إجبارية التعليم ومجانيته.

6. مجانية الطب.

7. توفير السكن والعمل لكل مواطن.

ولقد تميزت مرحلة 1962 الي 1966بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الإنتاجي نتيجة ذهاب المعمرين الأوروبيين، الأمر الذي أدى بتولي العمال الجزائريين بإدارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة آنذاك( مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي). تولد عن تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري. تعتبر هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية. وقامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963 ، والمناجم سنة 1966 . بدأت اللجان التسييرية تزول في الصناعة، وتحل محلها الشركات الوطنية، بعدما قامت الدولة بإنشاء الأدوات التي تمكنها من القيام بالتخطيط بعد توفير الشروط المناسبة[[36]](#endnote-12).

1. ـ ناصرالدين سعيدوني،الجزائر منطلقات وآفاق .ط1( دار الغرب الإسلامي،بيروت،2000) .ص22 [↑](#footnote-ref-1)
2. ـ أحمد حسين السليماني،نزع الملكية العقارية للجزائريين 1830/1871م،مجلةالمصادرالعدد06(م.و.د.ب.ح.و.،الجزائر، 2002) ص.ص 121. 122 [↑](#footnote-ref-2)
3. ـأمزيان حسين، نفس المرجع ، ص 250 [↑](#footnote-ref-3)
4. – المرجع نفسه،ص. 251 – 252 [↑](#footnote-ref-4)
5. ـشارل أندري جوليان،إفريقيا الشمالية تسير،ترجمة : سليم المنجي وآخرون،ط2، ( ش.و.ن.ت،الجزائر، 1976) ص 44 [↑](#footnote-ref-5)
6. ـ بلاح البشير، المرجع السابق ،ص53 [↑](#footnote-ref-6)
7. - بسام العسلي، جهاد الشعب الجزائري محمد المقراني و ثورة 1871م الجزائرية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010،ص125 [↑](#footnote-ref-7)
8. -Charles-Robert Ageron, *Les Algériens musulmans et la France (1871-1919)*, Paris, PUF, 1968, vol 1., p. 175. [↑](#footnote-ref-8)
9. 1فركوس صالح: المرجع نفسه،ص. 167 [↑](#footnote-ref-9)
10. ) – فركوس صالح: المرجع نفسه،ص. 164 – 165. [↑](#footnote-ref-10)
11. Charles-Robert Ageron,optic, p185 [↑](#footnote-ref-11)
12. CHARLES Robert Ageron , les algériens musulmans et la France (1871/1919),T1.(P.U.F., Paris 1968).p64 [↑](#footnote-ref-12)
13. ـمحمد الطيب العلوي : مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954 ،منشورات المتحف الوطني للمجاهد،ص 100. [↑](#footnote-ref-13)
14. ـفركوس صالح ، محاضرات في تاريخ الجوائر المعاصر ، 1912ـ1962،م،ن،ج،ق،2011،ص31 [↑](#footnote-ref-14)
15. ـ أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945 ،الجزء الثالث –الطبعة الثالثة –الجزائر.141 ص 1986 [↑](#footnote-ref-15)
16. 3M.Kaddache :Histoire du nationalisme algérien.,1919-1951, Alger 1980, T.2,pp. 943-947. [↑](#footnote-ref-16)
17. [↑](#footnote-ref-17)
18. محمد قنانش و محفوظ قداش : المصدر السايق ، ص 11 -17 . [↑](#footnote-ref-18)
19. M. Kaddache: op,cit,pp.939-940. [↑](#footnote-ref-19)
20. ـمحمد علي الصلابي، المرجع تفسه،ص194 [↑](#footnote-ref-20)
21. ـ فركوس صالح ، مجلة العلوم الانسانية ،العدد 82 - ديسمبر 2008،المجلدأ،ص.ص752 -762 [↑](#footnote-ref-21)
22. ـ عبد الكریم بوصفصاف،نفس المرجع،ص293 [↑](#footnote-ref-22)
23. ﻋﺑد اﻟﻣﺟﯾد ﻋﻣراﻧﻲ ،اﻟﻧﺧﺑﺔ اﻟﻔرﻧﺳﯾﺔ اﻟﻣﺛﻘﻔﺔ واﻟﺛورة اﻟﺟزاﺋرﯾﺔ (1962 -1945)،دار اﻟﺷﻬﺎب ﻟﻠﻧﺷر واﻟﺗوزﯾﻊ ،ﺑﺎﺗﻧﺔ،(د،ت)،ص:.52 [↑](#footnote-ref-23)
24. مصطفى طلاس و بسام العسيلي: الثورة الجزائرية، ط1، بيروت، 1402 هـ / 1982م، ص. 94 – 98 [↑](#endnote-ref-1)
25. مصطفى طلاس و بسام العسيلي: نفس المرجع، ص. 94 – 96 [↑](#endnote-ref-2)
26. جزب جبهة التحرير الوطني (المنظمة الوطنية للمجاهدين) من معارك ثورة التحرير: منشورات قسم الإعلام الثقافية، الجزائر بدون تاريخ، ص.16. [↑](#endnote-ref-3)
27. - مذكرات الرائد الطاهر سعيداني: القاعدة الشرقية. قلب الثورة النابض. دار الأمة. الطبعة الأولى. الجزائر 2001.ص30 [↑](#endnote-ref-4)
28. فركوس صالح .المرجع السابق .ص 290 [↑](#endnote-ref-5)
29. المجاهد – العدد 30 – أكتوبر سنة 1958 [↑](#endnote-ref-6)
30. - المجاهد – العدد 97 – مايو سنة 1961. نقلا عن فركوس صالح .المرجع السابق .ص458 [↑](#endnote-ref-7)
31. المجاهد – العدد 32 – 15 أبريل سنة 1958. نقلا عن فركوس صالح .المرجع السابق .ص460 [↑](#endnote-ref-8)
32. المجاهد – العدد 99 – يوليو سنة 1961: (السراب الجديد).نقلا عن فركوس صالح .المرجع السابق .ص460 [↑](#endnote-ref-9)
33. فركوس صالح .المرجع السابق .ص461 [↑](#endnote-ref-10)
34. فركوس صالح .نفسه.ص461 [↑](#endnote-ref-11)
35. شهادة مسجلة 01/12/ 2002 أحمد بن بلة . [↑](#footnote-ref-24)
36. [↑](#endnote-ref-12)